مرة ثانية بشأن قانون إدارة الدولة المؤقتة

(المدى) تستطلع آراء قانونيين وأساتذة وطلبة جامعيين وأطراف كردية وتركمانية وصابئية وسريانية

ما زال الجدل دائراً بل محتدماً أحياناً حول قانون إدارة الدولة (الدستور المؤقت) وقد تباينت الآراء وتعددت بشأنه ما بين مؤيد ومعارض. لكن الجميع متفقون على تحقيق الديمقراطية في العراق الجديد وضمان حقوق أبنائه

واستطلعت (المدى) مرة أخرى آراء مجموعة من رجال القانون للتوقف على آرائهم ومقترحاتهم عن كيفية وأسلوب إدارة الدولة وفقاً للدستور المؤقت الذي أصدره مجلس الحكم الانتقالي بتاريخ 8 آذار

كما استطلعت (المدى) آراء مجموعة من أساتذة الجامعة والطلبة الكرد ومواطنين تركماناً وسرياناً وصابئة. فالقانون ما زال مثيراً للجدل بين الشرائح المجتمعية والطوائف المذكورة، ولا شك أن تباين الآراء بين هؤلاء وآخرين غيرهم يعد ظاهرة صحية تتيح للرأي ممارسة ديمقراطيته

- ☐ رجل قانون: الدستور المؤقت إيجابي في المرحلة الحاضرة.. والدائم سيعالج الثغرات.
- ☐ أستاذ أكاديمي: لا يسمى ما طرح دستوراً بل قانوناً قابلاً للنقض والتعديل.
- ☐ طالب جامعي: إقرار الدستور شيء إيجابي برغم التحفظات.
- ☐ كردي فيلي: المعارضون يريدون إرجاع العراق إلى الوراء.
- ☐ رأي تركماني: الدستور ولد ميتاً لأنه تجاهل حقوقنا القومية.
- ☐ تجمع السريان: القانون اجتزأ تسميتنا (الكلدو واشوري) ولم يذكر السريان.

فريق العمل/ امنة عبد العزيز - نصر كاظم

تهدف بشكل مباشر تشذيب الرأي البناء وتجاوز الاخفاقات وصولاً إلى الأفضل والأكثر فاعلية في ترسيخ قيم جديدة على صعيد الدولة والمجتمع حاضراً ومستقبلاً وهي تدل على أن العراق بعد تحرره من النظام الاستبدادي بدأ يتجه إلى آفاق رحبة على طريق بناء الدولة الجديدة وتجسيد طموحات العراقيين في إنجاز وإقرار الدستور الدائم.

حوار نقد بناء

من هنا توجهت (المدى) إلى الشرائح التي أشرنا إليها مستطلعة آراءهم في بنود ونصوص قانون إدارة الدولة من خلال (حوار نقد بناء) يبرز إيجابيات القانون أو شرح الإخفاقات المثيرة للجدل من خلال وجهات النظر التي تناولت مضمون القانون من نواح عديدة سياسية وقانونية واجتماعية، طوائفية.

وكان اللقاء الأول مع (قاسم العباسي) رئيس محكمة جنايات الرصافة الذي أجاب على عدد من الأسئلة لمندوبة (المدى) امنة عبد العزيز، ومنها رأيه في مستقبل العراق وفق معطيات الحاضر.

قال: المستقبل برأيي غير واضح فعدم وجود حكومة منتخبة ساعد على الانفلات الأمني الذي نتج عنه تفشي حالات لم يكن يعرفها المجتمع العراقي وهذا هو عين المفاجأة في الأمر فالقتل العشوائي والاغتصاب والاختطاف هذه الممارسات التي يئن منها العراقي ويخجل.

وعندما تكون الأمور في نصابها الصحيح فإنه ينبغي أن تنتخب هيئة قضائية اختصاصية لسن الدستور ومن ثم يعرض على الشعب لينال موافقته.

وفي مداخلة من أحد القضاة الحاضرين تعليقاً على (قانون الدولة) قال: إنه لا يمكن أن نسمي ما طرح دستوراً بل هو قانون قابل للنقض أو التعديل لأنه ليس قانوناً أو دستوراً مقراً من قبل الشعب عن طريق الانتخاب.

وأجاب الأستاذ القاضي (فوزي ابراهيم موسى) أن ما ورد على ألسنة الناس أن هذا القانون لإدارة الدولة من غير أخذ رأيهم فإنه لا يعطيه الأرجحية بالقبول دون أن يناقش بشكل مستفيض لأنه سيضع الأساس لما يتبعه من إجراءات لمصلحة قيام الدولة العراقية وهذا ما يوجب أن يكون هذا القانون في إطاره الديمقراطي الواسع وسوف يكون لنا رأي عندما نسأل من قبل المسؤولين في مجلس الحكم وتحدد الأولويات.

وعن كيفية صياغة الدستور المستقبلي في العراق أجاب القاضي فوزي ابراهيم بأنه يقترح أن تنتخب لجان مختصة من القانونيين وهي التي تأخذ على مسؤوليتها إعداد الدستور ومناقشته ومن ثم عرضه على الشعب لإعطاء رأيه في جميع مواده لينال الموافقة والشرعية.

قانون طوارئ

ثم أجاب على السؤال نفسه المحامي نايف المالكي:

يعتبر القانون الذي طرح (قانون طوارئ) لأن العراق جريح ومثل هذا القانون يخدم الفترة الحالية لحين تشكيل حكومة منتخبة وتشريع دستور منتخب فحال العراق الآن (كالجريح الذي يحتاج إلى حالة طارئة ومن ثم ينتقل إلى العناية المركزة وعندما يتم إكمال قيام التشكيلات الحكومية القانونية سيكون عندها لنا رأي آخر)

وأضاف:

مبدئياً أنا أضم صوتي لهذا القانون برغم جميع المآخذ عليه باعتباره حالة مؤقتة وغير دائمة.

وأبدى المحامي خالد المهداوي هذا الاعتراض:

المادة (3/7) (ينبغي أن يكون الشعب العراقي جزءاً من الأمة العربية) وليس الشعب العربي في العراق جزء من الأمة العربية وتكون أرض العراق جزء من الأراضي العربية لكي نتجنب التجزئة.

وفي المادة (1/7) ينبغي أن يكون الإسلام المصدر الوحيد وليس كأحد المصادر الأخرى مع الأخذ بنظر الاعتبار ما يتناسب والأديان الأخرى.

وبينت المحامية السيدة (سارة إسماعيل) عن ذلك قائلة:

إننا لا نستطيع أن نحدد رأياً محدداً بشأن (قانون الدولة المؤقت) لأن الأمور غير واضحة بشكل عام وهذا القانون لم يكتمل بشكل نهائي لأنه قابل للتغيير حسب ما سنذكر بخصوصه ملاحظات من المختصين القانونيين ولكن عموماً نأمل أن نجني في النهاية الفائدة المرجوة من عملية التغيير بوجه عام.

بداية المرحلة الجديدة

وفي كلية التربية/ ابن رشد التقى مندوب (المدى) مع عدد من الأساتذة فيها ومنهم الدكتور محمد الزهاوي رئيس قسم اللغة الكردية في الكلية الذي قال:

إن الدستور المؤقت وإن لم يلب طلبات جميع الشرائح والأطياف العراقية، إلا أنه في الوقت الحاضر يمكن أن يكون بداية وانطلاقة جيدة نحو مستقبل زاهر لكل الشعب العراقي الذي أكد أصالته وحبه للديمقراطية وبالفيدرالية المنشودة وضمان حقوق الجميع ضمن عراق فيدرالي ديمقراطي موحد. ونحن نتمنى أن يكون هذا القانون بداية لنهاية الاحتلال واستقرار الأوضاع.

وقال شهاب شيخ طيب أستاذ مساعد في الكلية المذكورة/ قسم اللغة الكردية إن إقرار هذا الدستور يخدم العراقيين جميعاً من كل الجوانب ومجالات الحياة، وليس هناك إرضاء لجميع الطوائف (إرضاء الناس غاية لا تدرك)، ونحن نطمح إلى دستور دائم يتفق عليه الجميع. وعلى المسؤولين أن يعرضوه على الناس كي يتفق عليه مباشرة من الشعب العراقي عن طريق وسائل الإعلام ويطلع عليه كل الناس دون استثناء ويمكن أن يحددوا وقتاً للاعتراضات عليه.

وقال الدكتور فؤاد حسين من الكلية نفسها/ قسم اللغة الكردية:

إن إقرار قانون إدارة الدولة في المرحلة الانتقالية هو شيء إيجابي، حيث إنه يلبي طموحات الشعب العراقي بجميع ألوانه وأطيافه، وأنا أرحب وأثمن جهود أعضاء مجلس الحكم على خطوتهم هذه، وأتمنى للجميع التوفيق من أجل عراق الغد كما أني أعتبره أحسن دستور وضع لحد الآن.

رأي طلابي

التقى مندوبنا بالطالب أيمن عبد الرحمن / مرحلة ثالثة/ قسم اللغة الكردية. وأكد ضرورة العمل بهذا الدستور لأنه دستور جيد يرضي الجميع وأنه يتيح الفرص الجيدة في مجالات الحياة المختلفة، وينهي حالة الاحتلال كما وأنه سيكون سبباً في استقرار الأوضاع الأمنية في العراق فبارك الله بأعضاء مجلس الحكم. وأتمنى أن يرسي هذا القانون قواعد أساسية وسليمة لبناء الدستور الدائم الذي يضمن لنا حقوقنا بالنسبة لمختلف الشرائح.

بينما تحدثت الطالبة رونق علي/ مرحلة ثانية/ قسم اللغة الكردية. إن إقرار هذا الدستور في ظل هذه الظروف هو شيء إيجابي، وقد أعطى للعراقيين السيادة والشرعية من جديد، والمهم أن الهدف هو إرساء الديمقراطية في العراق الجديد رغم وجود التحفظات من بعض أعضاء مجلس الحكم. لكن نرى هناك تعاوناً وتلاحماً بينهم من أجل بناء العراق الجديد.

لا عودة لعراق الماضي

أما علي مهدي صالح رئيس الجمعية الثقافية والاجتماعية للكورد الفيليين فقال:

مبارك للكورد الفيليين على صدور قانون الدولة وأعرب عن تهنئته لأعضاء مجلس الحكم والعراقيين جميعاً على إقرار القانون وأضاف أن صدوره يخدم من المشاكل الموجودة في الشارع العراقي

ووصف الذين يعارضون الدستور إنهم يريدون إرجاع العراق إلى قبل 100 سنة إلى الوراء، وأوضح أن الفيدرالية هي من مصلحة العراق والعراقيين جميعاً وأعرب عن تمنياته لأعضاء مجلس الحكم في مسيرتهم الجهادية.

أين حقوق التركمان؟

قال الدكتور عادل عبد الحميد ترزي مسؤول الجبهة التركمانية/ فرع بغداد:

لم يعط هذا القانون أي حقوق للتركمان وتجاهلنا بصورة علنية، وإننا نعد القومية الثالثة في العراق، حيث نشكل نحو أكثر من ثلاثة ملايين نسمة أي 10% من سكان العراق، وانتقد عادل الفقرة 63 من الدستور المؤقت التي أعطت حق نقض أي قرار من قبل الدولة في المستقبل إذا لم يوافق عليه ثلثي ثلاث محافظات. وأكد تواصل عطاء التركمان وجهودهم من أجل الحصول على كل حقوقهم وامتيازاتهم وتطلب تمثيلنا في المجلس الوطني المنتخب يجب أن يكون تمثيلاً عادلاً وشدد على رفض التركمان اعتبار اللغة العربية والكردية اللغتين

وتطالب بلغتنا التركمانية. وتطالب بأن تكون الشؤون الثقافية للتركمان المرتبطة بالثقافة الكردية مديرية ثقافية خاصة بالتركمان.

من جهة أخرى أكد السيد ابراهيم اوجي مستشار في الجبهة التركمانية إننا لن نأخذ بهذا القانون، لأن الذين وضعوه أشخاص غير منتخبين من قبل الشعب فهم جاءوا بالتعيين من قبل سلطة التحالف (والدستور ولد ميتاً) لأنه من غير الممكن أن يتجاهلوا النسب وإنه لا يمثل جميع العراقيين.

نحن نؤيد آية الله علي السيستاني في الرجوع إلى صناديق الاقتراع في إجراء انتخابات وسوف يبقى التركمان لا يعترفون بمثل هذه القوانين إلى يوم الدين.

أما المهندس عبد الله اوجي نائب الأمين العام لرابطة العشائر وأعيان التركمان في العراق. ورئيس فرع بغداد، فقد أشار في لقائنا معه أن التركمان غيبوا تماماً في الدستور المؤقت وحتى في مجلس الحكم وهذا يعتبر إجحافاً بحق التركمان. ولهذا السبب خرجت مسيرة سلمية احتجاجاً على إقرار هذا الدستور. وبالرغم من حصول التركمان على بعض المكاسب إلا إننا نحاول جاهدين إلى أن نصل إلى ما نصبوا إليه من الحقوق المشروعة الكاملة لقوميتنا، وأكد أن التركمان يساندون رأي آية الله السيستاني في إجراء انتخابات حرة ونزيهة وبعيدة عن التزييف.

وقال المواطن التركماني تحسين ابراهيم، فقد عبر عن رأيه فيما يخص مجلس الحكم بأنه معين من قبل التحالف وليس منتخباً من قبل الشعب فكيف يكون الدستور الذي أصدره والذي تجاهل حوالي ثلاثة ملايين تركماني واعتبرونا أقلية، إن ذلك غير جائز إطلاقاً، أما عن المادة 61 التي أعطت حق الفيتو لثلثي ثلاث محافظات برفض الدستور الدائم للعراق إن ذلك يعتبر مجلس الحكم مفرغاً تماماً عن تمثيل التركمان.

أما المواطن التركماني محمد عبد الرحمن طه فذكر أن قانون إدارة الدولة يمثل طموح التركمان ولا يؤخذ به لأنه يتجاهل ثلاثة ملايين تركماني، نحن نطالب بإعادة النظر في هذا الدستور.

وعلى صعيد الطائفة الصابئية التقينا: الشيخ ستار جبار حلو رئيس طائفة الصابئة المندائيين:

نحن لسنا رافضين لهذا القانون. (ولكن نحن مع فقرات وضد فقرات) وفي رأينا إنه الحد الأدنى من طموحات الشعب العراقي وهناك عدة ثغرات أستطيع وصفها بأنها (قنابل قابلة للانفجار) ولدينا تقرير رسمي سوف نعلن عنه في أقرب وقت إلى الجهات المعنية يعبر عن وجهة نظرنا في الدستور بشكل رسمي.

ويضيف أن المواطنة العراقية هي أساس العدالة والديمقراطية.

ولا يمكن أن يبنى على هذا الدستور الدائم باعتبار أن هذا التشريع المؤقت من جهة غير منتخبة.

وقال عزيز مجيد لايذ نائب رئيس مجلس شؤون الطائفة الصابئية: نحن لا ننظر إلى أنفسنا بالكثرة ونحن ننطلق من ثقافتنا وحضارتنا ولدينا أعداد كثيرة في إيران وأستراليا وغيرها من البلدان.

كما إن هذه الطائفة قدمت شهداء كثيرين لهذا البلد ويجب أن ينظر إلى ذلك بشيء من الاعتبار والتقدير.

ويتساءل الشيخ خلدون ماجد عبد الله قائلاً:

إذا أعطينا رأينا هل يأخذون به مباشرة أنهم سيغيرون فقرات الدستور أمثالاً؟

ويلاحظ الشيخ خلدون أن هناك (تسييناً في النية) من خلال الفقرة 63 التي أعطت صلاحية استخدام حق الفيتو في معارضة الدستور الدائم.

وفي بيان للهيئة التنفيذية لحركة (تجمع السريان المستقل) قالت الحركة بأن قانون إدارة الدولة يشكل إنجازاً تاريخياً يضع العراق على الطريق الصحيح لبناء دولة عصرية حديثة، وقيم البيان عالياً الجهود الكبيرة التي بذلت في سبيل إنجازه ومواقف جميع الأطراف التي ساهمت في إقرار صياغته النهائية بتغليبها للمصلحة الوطنية على ما عداها.

وأوضح البيان بأن شعبنا والذي وردت تسميته بـ(الكلدو اشوري) يتكون فعلاً من (الكلدان والسريان والأشوريين) وإن التسمية التي وردت في النص تلغي (السريان) من الخارطة الديموغرافية للعراق وطالب بإضافة تسمية (السريان) إلى الاسم الوارد في نص القانون ليصبح بذلك معبراً بصدق عن الحقيقة الموضوعية القائمة فعلاً.

يوفر 80 ألف فرصة عمل

المباشرة في تنفيذ المرحلة الثانية من مشروع (نحو عراق أنظف) بكلفة 39 مليار دينار

بغداد/ طالب الماس الياس

باشرت وزارة البلديات والأشغال تنفيذ المرحلة الثانية من مشروعها (نحو عراق أنظف وأكثر إشراقاً) بعد أن أنهت المرحلة الأولى منه بكلفة 26 مليون دينار.

ذكر ذلك مدير عام البلديات المهندس رعكان أحمد العلاف لـ(المدى) وقال: لقد أقرت الوزارة في اجتماع موسع لمدراء بلديات المحافظات البدء في المرحلة الثانية وسبل تفادي أخطاء المرحلة الأولى من حيث تنفيذ الخدمات وعمل مديريات البلديات كل حسب موقعها الجغرافي.

وأشار المهندس العلاف أن إن المرحلة الثانية من البرنامج رصد لها مبلغ 39 مليار دينار وتنفيذها سيوفر 80 ألف فرصة عمل في المحافظات كافة تتوزع بواقع 5608 في بغداد و3326 في ديالى و3838 في التأميم و7790 في البصرة و3910 في بابل و3235 في كربلاء و3974 في النجف و1381 في المثنى و2924 في ميسان و9500 في نينوى و2924 في القادسية و5310 في ذي قار و3680 في الأنبار و3606 في صلاح الدين و64 ألفاً في إقليم كردستان.

من جهة أخرى عقدت وزارة البلديات والأشغال ندوة شرحت فيها آثار وأبعاد الفساد الإداري وتأثيره على سلوك الموظفين ووسائل الوقاية منه.

وقال المفتش العام بالوزارة موسى فرج راضي في كلمة له أن هدف الوزارة من إقامة مثل هذه الندوات هو لرفع كفاءة الأداء وتحسين الخدمات وإعادة بناء القيم لدى الموظف الحكومي وإعداد قادة نزيهين وإخضاع المسؤولين لمحاسبة الشعب ونشر قيم النزاهة في المجتمع وتحقيق العدالة الاجتماعية وتسهيل بناء الديمقراطية في المجتمع.

ونوقشت في الندوة التي حضرها المفتشون ورؤساء الأقسام في الوزارة

لتحقيق منافع غير مشروعة لفرد أو جهة، الدخول في التعاملات المالية بشكل مباشر أو من خلال الآخرين، تحقيق مصالح مالية، قبول أو عرض الرشوة، استغلال معلومات محظور التصريح بها أو حجب المعلومات خلافاً للقانون، التستر على الفساد، سرقة أموال وممتلكات الدولة أو التصرف بها للأغراض الشخصية، تزوير العملة والتهريب، الإهمال أو عدم الكفاءة في الأداء الوظيفي.

في معهد السياحة والفندقة في الموصل

التدريسيون يرفضون نظام الاجور ويطالبون بمساواتهم مع اقرانهم

الموصل/ نزار عبد الستار

يعتبر معهد السياحة والفندقة في الموصل من المعاهد المهنية المهمة في العراق فهو واحد من معهدين في هذا المجال ويرفد السياحة في العراق (بالكوادر) المتخصصة بالسياحة في مختلف المجالات وخاصة الفندقية منها حيث يساهم المعهد في إعداد الكوادر على أرقى مستوى في فن الضيافة والطبخ والاستقبال والتدبير الفندقي وقد باشر المعهد عمله بعد سقوط النظام السابق مباشرة بجهود ذاتية رغم ما تعرض له المعهد من أعمال سلب ونهب لضمان عدم ضياع السنة الدراسية على الطلبة في المعهد المذكور.

التقت (المدى) عدداً من تدريسيي معهد السياحة والفندقة في الموصل وذلك بناءً على طلب منهم اثر قيام وزارة المالية بقطع الزيادة الجديدة في رواتبهم بحجة أنهم يعملون في القطاع الانتاجي وليس الخدمي.

وعبر التدريسيون (للمدى) عن رفضهم الاجراء وطالبوا بمساواتهم مع التدريسيين في المعاهد والاعداديات الأخرى.

وقالت الآنسة ليندا البير (مدرسة علاقات) إن نظام الأجور المعمول به سابقاً لا يخدم التدريسي في المعهد وذلك لتذبذب الأجور بين شهر وآخر إضافة إلى أن هذه الأجور متوقفة على عمل الفنادق والمرافق السياحية في البلد وهذا الأمر يحتاج إلى زمن طويل كي تستعيد السياحة قدرتها على العمل من جديد وهذا ما لا يحدث في ظل الظروف الأمنية المتدهورة.

أما السيدة إيناس أحمد علي (مدرسة لغة انكليزية) فقد طالبت وزارة المالية باستثناء معهدي الموصل وبغداد من هذا القرار وذلك لأن التدريسي يعمل بشكل كامل ولا يمكنه في الوقت الحاضر الاعتماد على واردات الفنادق والمرافق السياحية لذا يجب إعادة الزيادة السابقة إلى الراتب أسوة بالتدريسيين في المعاهد الأخرى فالتدريسي هو تدريسي في كل زمان ومكان ولا يمكن التفريق بين واحد وآخر لأن ما نقوم به هو التدريس وعلى وزارة المالية فهم هذا الأمر وإعادة الحقوق إلى أصحابها.

وعن قرار وزارة المالية قال الأستاذ هيثم غانم أحمد (مدرس لغة فرنسية): لقد عملنا كتدريسيين في ظروف سيئة للغاية وكنا نأمل أن تنظر الوزارات المختلفة بعين جديدة إلى دور السياحة وأهميتها وقد استبشرنا خيراً مع الزيادات التي وصلتنا وكنا نعد العدة لتطوير إمكانياتنا الذاتية للارتقاء بالعمل السياحي ورفد الطلاب بالقدرة على العمل وفق القياسات العالمية ولكننا أصبنا بخيبة أمل فوزارة المالية ومعها وزارة الثقافة لا تريد للسياحة النهوض والتطور إننا نبذل ما في وسعنا من أجل إعداد الكوادر الجيدة وعملنا ينصب في الجانب التعليمي وإذا كان النظام السابق قد ارتكب الأخطاء في حق السياحة فعلى وزارة الثقافة اليوم تصحيح هذا الخطأ ولكن ما حدث هو عودة جائرة إلى النظم التي كانت متبعة في عهد النظام السابق وهذا الشيء يقف عثرة أمام التقدم والعطاء.

وقال التدريسيون (للمدى) إنهم سينتقلون للعمل في المعاهد التابعة لوزارة التربية في حالة إصرار وزارة المالية على قطع الزيادة لأن التدريسي هناك يحصل على حقوقه. وأشار إلى أن أجور الخدمة المستحصلة من الفنادق كان يمكن أن تعتبر مكافأة تشجيعية لتدريسيي المعهد للنهوض بالسياحة في العراق وإن ما قامت به وزارة المالية هو ضد السياحة التي هي بأمس الحاجة الآن إلى التطور والارتقاء أسوة بالسياحة في البلدان المتقدمة.